المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

17/04/2015

ندوة بطنجة في موضوع " المقاولة وحقوق الإنسان"

* إم إف إم / عبد المالك العاقل–طنجة
نُشر في 2015/04/16 11:41

نظمت زوال أمس الأربعاء ، **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان** بشراكة مع غرفة التجارة والصناعة والخدمات بطنجة ندوة في موضوع " المقاولة وحقوق الإنسان" .

وتسعى اللجنة الجهوية من خلال هذه الندوة إلى إطلاق سلسلة من لقاءات التفكير حول واقع حقوق الإنسان ومجال المقاولة عبر تنظيم عدد من الندوات واللقاءات التحسيسية والدراسات وتقديم وتبادل الشهادات حول إعمال حقوق الإنسان بالمقاولة سواء بالقطاع العام أو الخاص.

وتطمح للإسهام في المجهودات المبذولة على المستوى الوطني لتحقيق مناخ أعمال قائم على احترام الحقوق الإنسانية بما يتماشى مع مقتضيات دستور2011 وينسجم مع المعايير الدولية المتصلة بحماية واحترام حقوق الإنسان في مجال المقاولة.

وشارك في هذا اللقاء ممثلون عن شركات عمومية وخاصة ومسيرو مقاولات ومسؤولون عن تدبير الموارد البشرية وباحثون جامعيون وفاعلون بمنظمات المجتمع المدني.الذين ناقشوا مداخلات حول "المقاولة وحقوق الإنسان"، "مجالات المسؤولية الاجتماعية للمقاولة و المقاربة المعيارية" و"المقاولة النسائية و حقوق الإنسان" .

يذكر أنه انطلاقا من الإطار المعياري الدولي المتعلق بحقوق الإنسان والمقاولة وكذا الإطار الدستوري والتشريعي الوطني، أطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ سنة 2008 عملية تفكير حول احترام حقوق الإنسان من لدن المقاولات أشرك فيه مختلف الأطراف المعنية.

كما أطلق المجلس سنة 2012 حوارا متعدد الأطراف حول حقوق الإنسان بالمقاولة ونظم في هذا الإطار سلسلة من اللقاءات التحضيرية التي أشركت الاتحاد العام لمقاولات المغرب وكل الأطراف المعنية سواء بالقطاع العام أو الخاص والمجتمع المدني.

وفي إطار إعمال توصيات الحوار متعددة الأطراف، أعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان إستراتيجية ترمي إلى رفع توصيات للأطراف المعنية بشأن ملاءمة القوانين والسياسات الوطنية مع المعايير الدولية في مجال المساواة بين الرجال والنساء في الشغل وتقوية حظوظ الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على شغل ومكافحة تشغيل الأطفال وتوفير ظروف عمل كريمة بالإضافة إلى إرساء حوار سنوي متعدد الأطراف حول حقوق الإنسان بالمقاولة في المغرب وكذا تعزيز قدرات الأطراف المعنية (النقابات، الجمعيات المهنية، معاهد التعليم العالي المختصة في التدبير) في مجال احترام حقوق الإنسان بالمقاولة.

http://www.mfmradio.ma/imageActualite/1348?lang=ar

انتهاء المهلة التي حددها الملك حول اقتراحات الإجهاض

3/10985

مصطفى الادريسي

من المتوقع أن يرفع وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الاسلامية ورئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، الاقتراحات حول إشكالية الإجهاض الى الملك محمد السادس بعد انتهاء المدة المحددة في شهر، والتي انتهت يوم أمس 16 أبريل بعد أن استقبلهم الملك يوم 16 مارس الجاري بالقصر الملكي بالدار البيضاء ، والتي حددها في ظرف شهر .

وانتهت المدة التي منحها الملك محمد السادس لكل من مصطفى الرميد، وزير العدل، وأحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وإدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشأن التداول في موضوع الإجهاض، ورفع اقتراحاتهم للملك.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد باشر مشاوراته مع الفاعلين المدنيين الرامية إلى التفكير الجماعي والتعددي حول سبل إصلاح المقتضيات القانونية الحالية المتعلقة بالإجهاض السري ، حيث استقبل الفاعلين المدنيين ذوي الاختصاص الاطباء و أطباء طب التوليد والنساء والخبراء النفسانيين، ومع أفراد المجتمع المدني الذين يشتغلون على الملفات المهتمة بالإجهاض، ولهم دراية بالموضوع وفي ما يخص الجانب الديني، فإن الاختصاص في هذا الجانب هو موكول لأمير المؤمنين وهو المؤهل دينيا .

من جهتهما باشر مصطفى الرميد وزير العدل والحريات واحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية مشاوراتهما مع الفاعلين القانونيين من أجل صياغة نص قانوني حول الاجهاض ومع الفاعلين الدينيين لإبداء الآراء حول الموضوع .

وكان الملك محمد السادس قد دعا وزيري العدل والأوقاف والشؤون الاسلامية ورئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان لتقديم اقتراحات حول إشكالية الاجهاض في ظرف شهر. وأكد على التعاون مع المجلس العلمي الأعلى حين التداول حول تلك الإشكاليات .

وجاء ذلك فياستقبال الملك لكل من مصطفى الرميد وزير العدل والحريات واحمد التوفيق وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية وادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان .

وأضاف بلاغ الديوان الملكي، في إطار »التفاعل والتجاوب الملكي الدائم مع انشغالات المواطنين ومختلف الفعاليات الوطنية، وبخصوص القضايا المجتمعية الراهنة ، ولاسيما منها إشكالية الاجهاض السري ، وذلك في إطار احترام تعاليم الدين الاسلامي الحنيف والتحلي لفضائل الاجتهاد ، وبما يتماشى مع التطورات التي يعرفها المجتمع المغربي وتطلعاته، وبما يراعي وحدته وتماسكه وخصوصياته ».

وأصدر الملك توجيهاته للوزيرين ولرئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان ، قصد الانكباب على تدارس هذا الموضوع، الذي صار قضية طبية بامتياز ، وكذا إجراء لقاءات واستشارات موسعة مع الفاعلين المعنيين وتلقي آرائهم على اختلافها ».

كما أمر أمير المؤمنين الوزيرين المعنيين ورئيس المجلس بالتنسيق والتعاون مع المجلس العلمي الأعلى بشأن التداول حول مختلف الآراء والتوجهات، ورفع اقتراحاتهم لجلالته، داخل اجل اقصاه شهر.

جلالة الملك لدى استقباله ادريس اليزمي (الرشيف)

وزارة الصحة تجنبت إغلاق الأماكن المخصصة لاحتجاز المرضى واكتفت بزيادة العرض الطبي

الدولة ترضخ لضغوط اللوبيات وتتخلى عن إغلاق «بويا عمر»

1,2/2653

إسماعيل روحي

رغم الأرقام والنتائج الصادمة الخاصة بظروف إقامة المرضى النفسيين بضريح «بويا عمر»، التي كشفت عنها وزارة الصحة، أول أمس الأربعاء، لم تتخذ هذه الأخيرة بناء على نتائج لجنة التنسيق متعددة القطاعات، التي ضمت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، قرارا بإغلاق الأماكن المخصصة لاستقبال المرضى، واكتفت، من بين الحلول التي طرحت لحل الملف، بإحداث مركز طبي مستقل اجتماعي على المدى القريب، يروم حماية حقوق المرضى النفسيين وتسهيل الولوج للعلاج وتوفير خدمات الإدماج الاجتماعي، وإعادة التأهيل للمرضى النفسيين والمدمنين.

ولم تتحدث الوزارة خلال الحلول المقترحة لحل ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تمارس على المحتجزين في ضريح «بويا عمر»، عن الإغلاق النهائي للأماكن المخصصة لاستقبال المرضى النفسيين وفرض مراقبة على تلك الأماكن.

وبخلاف ذلك، أكدت الوزارة أن المركز الطبي الاجتماعي، الذي تعتزم إنشاءه، يتوزع بين ثلاثة فضاءات، أولها لإيواء المرضى ويتوفر على قاعات للأنشطة الثقافية والمساعدة على الإدماج في المجتمع، إلى جانب فضاء للعلاج الطبي يشرف عليه ممرض وطبيب نفسي لدراسة وتتبع حالات المرضى، بالإضافة إلى فضاء إداري يتكون من إدارة مصلحة استقبال ومكتب للمساعدة الاجتماعية.

التفاصيل ص 2

وزارة الصحة تجنبت إغلاق الأماكن المخصصة لاحتجاز المرضى واكتفت بزيادة العرض الطبي

الدولة ترضخ لضغوط اللوبيات وتتخلى عن إغلاق «بويا عمر»

1,2/2653

إسماعيل روحي

رغم الأرقام والنتائج الصادمة الخاصة بظروف إقامة المرضى النفسيين بضريح «بويا عمر»، التي كشفت عنها وزارة الصحة، أول أمس الأربعاء، لم تتخذ هذه الأخيرة بناء على نتائج لجنة التنسيق متعددة القطاعات، التي ضمت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، قرارا بإغلاق الأماكن المخصصة لاستقبال المرضى، واكتفت، من بين الحلول التي طرحت لحل الملف، بإحداث مركز طبي مستقل اجتماعي على المدى القريب، يروم حماية حقوق المرضى النفسيين وتسهيل الولوج للعلاج وتوفير خدمات الإدماج الاجتماعي، وإعادة التأهيل للمرضى النفسيين والمدمنين.

ولم تتحدث الوزارة خلال الحلول المقترحة لحل ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تمارس على المحتجزين في ضريح «بويا عمر»، عن الإغلاق النهائي للأماكن المخصصة لاستقبال المرضى النفسيين وفرض مراقبة على تلك الأماكن.

وبخلاف ذلك، أكدت الوزارة أن المركز الطبي الاجتماعي، الذي تعتزم إنشاءه، يتوزع بين ثلاثة فضاءات، أولها لإيواء المرضى ويتوفر على قاعات للأنشطة الثقافية والمساعدة على الإدماج في المجتمع، إلى جانب فضاء للعلاج الطبي يشرف عليه ممرض وطبيب نفسي لدراسة وتتبع حالات المرضى، بالإضافة إلى فضاء إداري يتكون من إدارة مصلحة استقبال ومكتب للمساعدة الاجتماعية.

ومن جهة أخرى، وللحد من الظاهرة، قررت الوزارة تنظيم حملات للتوعية والتحسيس لصالح الرأي العام، تهدف إلى توعية وتحسيس المحتضنين في مجال حقوق الإنسان والصحة النفسية، إلى جانب تأهيل وتكوين المتدخلين المحليين، متمثلين في السلطات ومهنيي الصحة، ومنظمات المجتمع المدني، من أجل المساهمة في مجهودات التوعية والتحسيس.

أما على المدى المتوسط، فدعت الوزارة إلى تأهيل وتنظيم خدمات الإيواء العائلية، بإيواء المرضى النفسيين المستقرة حالتهم في ظروف عائلية، وضمان استمرار الرعاية الصحية والاجتماعية، مع تحديد الضوابط والشروط القانونية والتنظيمية لتقديم الخدمات وإنشاء دفتر التحملات لضبط جودة الخدمات المقدمة وتحديد آليات المراقبة والزجر عند مخالفة احترام هذه الضوابط. أما على المدى الطويل، فعبرت الوزارة عن اهتمامها بتطوير العرض الصحي في مجال الصحة النفسية، من أجل تشجيع المرضى على استعمال هذه الخدمات وعدم اللجوء للأضرحة، من خلال إنجاز 5 مصالح مندمجة للطب النفسي والعقلي بالمستشفيات العامة بالناظور، تزنيت، سيدي قاسم، شفشاون، والحي المحمدي بالدار البيضاء، وإعادة ترميم مستشفى الأمراض العقلية بمدينة تطوان، إلى جانب إحداث 5 مراكز لعلاج الإدمان بكل من وجدة، الرباط، مراكش، الناظور وتطوان، بشراكة مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن وتخصيص ما يفوق 2 في المائة من ميزانية الدواء لأدوية الصحة النفسية وإنجاز 5 مصالح مندمجة للطب النفسي والعقلي بالمستشفيات العامة بالناظور، تزنيت، سيدي قاسم، شفشاون، الحي المحمدي بالدار البيضاء.

وعبرت الوزارة عن عزمها تحسين نسبة تغطية الأطباء النفسانيين من 0.63 طبيب لكل 100000 نسمة سنة 2012 إلى 0.83 طبيب لكل 100000 نسمة سنة 2014، مع هدف الوصول إلى 1 طبيب لكل 100000 نسمة، من خلال التكوين المستمر لـ480 طبيبا عاما في مجال الطب النفسي ومراجعة الظهير الشريف 1959 المتعلق بالوقاية والعلاج من الأمراض النفسية والعقلية.

«أمنستي» تتدخل في قضية الإجهاض وتدعو إلى نزع صفة الجنائية عنه

2/2659

وفاء لخليلي
(صحافية متدربة)

في ظل الجدل الدائر وطنيا حول موضوع الإجهاض، انضمت منظمة العفو الدولية، المعروفة اختصارا بـ«أمنستي»، إلى هذا النقاش، وأدلت هي الأخرى بدلوها في الموضوع، إذ طالبت السلطات المغربية بضرورة نزع صفة الجنائية عن الإجهاض، واعتبرت أن قيام النساء بعمليات إجهاض سرية وغير آمنة يشكل خطورة على حياة المرأة وجنينها.

وشددت «أمنستي»، في مطالبها، على ضرورة ضمان ولوج النساء والفتيات إلى الإجهاض في حال تعرضهن لاغتصاب أو زنى محارم نتج عنهما حمل غير مرغوب فيه، أو في حال وجود تشوهات خلقية للجنين أو تشكيله خطرا على حياة الأم وصحتها. مؤكدة، أيضا، أن الإجهاض السري الذي يمر في ظروف غير صحية يشكل خطورة على صحة الأم وحياتها نتيجة تسببه في مضاعفات صحية خطيرة تؤدي إلى الموت أحيانا، ونتيجة، أيضا، لعدم احترامه وتوفره على أبسط شروط الرعاية الصحية.

وأضافت «أمنستي»، في تقريرها حول قضية الإجهاض، أن المغرب بإلغائه للنصوص القانونية التي تجرم الإجهاض، فضلا عن نزع الصفة الجنائية عنه، يحمي بذلك حقوق النساء والفتيات ويحترم مبادئها. فضلا عن أنه في هذه الحالة لن يتعارض مع مبادئ وأحكام معاهدات حقوق الإنسان التي صدرت عن هيئة الأمم المتحدة التي سبق له أن وقع عليها. وأشادت منظمة العفو الدولية بمبادرة الملك محمد السادس بخصوص قضية الإجهاض، واعتبرتها فرصة فريدة لتكريس حقوق المرأة.

وتجدر الإشارة إلى أن الملك كان استقبل، في شهر مارس، كلا من وزير العدل والحريات ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، داعيا إياهم إلى بلورة صيغة متوافق عليها بشأن مسألة الإجهاض.

بعد انتهاء مهلة الشهر

الرميد والتوفيق واليزمي ينهون مشاوراتهم حول تجريم الإجهاض

1,2/5569

بعد انتهاء مهلة الشهر

الرميد والتوفيق واليزمي ينهون مشاوراتهم حول تجريم الإجهاض

1,2/5569

◆ رضوان البلدي

من 16 مارس الماضي، تاريخ الاستقبال الملكي لكل من وزيري العدل والحريات مصطفى الرميد والأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق، إضافة إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، إلى أمس الخميس، تكون مهلة شهر، التي حددها الديوان الملكي للمسؤولين الثلاثة لرفع الاقتراحات حول موضوع تجريم الإجهاض قد انتهت.

مصادر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قالت إن رئيس المجلس «عقد سلسلة اجتماعات منذ تكليفه من قبل جلالة الملك بإجراء لقاءات واستشارات مع الفاعلين المعنيين، وتلقي آرائهم في موضوع الإجهاض»، لكن المصادر نفسها، لم تؤكد متى سيرفع إدريس اليزمي خلاصات مشاوراته مع هيئات المجتمع المدني إلى الديوان الملكي، حيث «لم تستبعد أن يتم رفعها قريبا، مادام أن الديوان الملكي قد حدد لذلك أجل أقصاه شهرا».

آخر اللقاءات التي جمعت اليزمي بهيئات المجتمع المدني كانت الخميس الماضي، حيث جمعه لقاء بقياديات من فيدرالية الرابطة الديموقراطية لحقوق النساء، وممثلة عن شبكة نساء متضامنات، واللائي سلمنه مذكرة، ضمناها مجموعة من الشروط حول تجريم الإجهاض، غير أن مهمة إطلاق مشاورات موسعة ونلقي الآراء لا تقتصر على رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان لوحده، فالتكليف ثلاثي، حسب لغة بلاغ الديوان الملكي، فإلى جانب اليزمي، هناك مصطفى الرميد وأحمد التوفيق.

بالنسبة لوزير العدل والحريات، فقد جمعه مؤخرا لقاء بقادة الأحزاب السياسية، وهو اللقاء الذي تداول خلاله مصطفى الرميد، مع زعماء الأحزاب في موضوع الإجهاض، ومن المقرر أن يكون الوزير قد تسلم خلاله آراء ومواقف الأحزاب في مسألة الإجهاض، والتي أثارت جدالا كبيرا بين مؤيدي ومعارضي تقنين الإجهاض.

الشيء نفسه ينطبق على وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق، الذي يكون قد شن مشاورات موسعة في الموضوع، مع المجالس العلمية المحلية، غير أن الوزيرين المعنيين ورئيس المجلس، وإن كانوا يعملون كل واحد في مجال اختصاصه، فإنهم مطالبون، حسب لغة الديوان الملكي بـ«التنسيق والتعاون مع المجلس العلمي الأعلى بشأن التداول حول مختلف الآراء والتوجهات» وذلك قبل رفع اقتراحاتهم لجلالة الملك.

وكان بلاغ الديوان الملكي، وبعدما أشار إلى أن «هذه الاستقبالات تندرج في إطار التفاعل والتجاوب الملكي الدائم مع انشغالات المواطنين ومختلف الفعاليات الوطنية، بخصوص القضايا المجتمعية الراهنة، ولاسيما منها إشكالية الإجهاض السري»، قد شدد أن يتم ذلك «في إطار احترام تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، والتحلي بفضائل الاجتهاد، وبما يتماشى مع التطورات التي يعرفها المجتمع المغربي وتطلعاته، وبما يراعي وحدته وتماسكه وخصوصياته».

طنجة: ندوة حول المقاولة وحقوق الإنسان

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بشراكة مع غرفة التجارة والصناعة والخدمات ندوة حول «المقاولة وحقوق الإنسان» مساء الأربعاء 15 أبريل الجاري. وفي كلمة لرئيس الغرفة عمر مورو قال إن هذه الندوة لا تهدف ولا ترتبط بأي شكل بإدانة المقاولة بل المقاولة فاعلا أساسيا في التنمية الاقتصادية وتعمل على تعزيز حقوق الإنسان، وهذا راجع لعمل الغرفة التي تسعى لمبدأ الدفاع عن المقاولة المواطنة، بمعنى أنها تؤدي واجباتها تجاه الدولة وتنصف العاملين، كما أكد أن المسؤولية أن تتحمل الدولة آثار القوانين والنصوص المتعلقة باحترام المقاول لحقوق الإنسان ومسؤولية النقابات والجمعيات.

وسبق للغرفة أن نظمت ندوة منذ سنتين للجنة الحوار بين ممثلين عن النقابات وممثلي المناطق الصناعة. وفي كلمة لرئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الانسان سلمى الطود أوضحت أن التفعيل الفعلي لتشريعات وحماية الفئات الهشة ومحاربة التمييز ضد المرأة ومنع استغلال الأطفال والإدماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة وتشجيع المقاولة على التقيد بهذه الحقوق، وتعزيز وتطوير المبادئ التوجيهية وإطارها المرجعي المتعلق بالشركات وحقوق الإنسان، والتنسيق مع جميع الفاعلين وذوي المصلحة، المجتمع المدني، الحكومة السلطة التشريعية، النقابات والشركات، لحماية حقوق الإنسان في المجال الاقتصادي، والنهوض بها.

المراسل

S190584

انتهاء المهلة المحددة للمشاورات بشأن تقنين الإجهاض

1/19564

حليمة المزروعي

انتهت أمس الخميس المهلة المحددة في أجل لا يتجاوز شهرا للتدارس بشأن تقنين الإجهاض ورفع الاقتراحات حوله، والتي تبتدئ من تاريخ الاستقبال الملكي لكل من مصطفى الرميد وزير العدل والحريات وأحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وإدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وجاء ذلك بعد الجدل الذي أثير حول تقنين الإجهاض، والذي اختلفت حوله الآراء بين مشددة على ضرورة أن يبقى كل من «حفظ النفس» و«حرمة الأسرة» هما الأصل في التعامل مع موضوع الإجهاض مع إشراف قضائي كامل، وخبرة طبية نزيهة، واجتهاد شرعي معتمد، مقابل رفض أي مسعى لاستغلال المآسي الاجتماعية والمتاجرة ببعض الحالات الإنسانية لإهدار الحق في الحياة، سواء باسم حرية التصرف في الجسد، أو أي منظور يتعارض مع النصوص الشرعية القطعية للدين الحنيف، ومع الدستور، وبين من اعتبرته حرية شخصية ينبغي احترامها دون قيد أو شرط.

إلى ذلك قام مصطفى الرميد وزير العدل والحريات، بعقد لقاء مع قادة الأحزاب السياسية، ليتسلم خلاله آراء ومواقف الأحزاب في مسألة الإجهاض، والتي أثارت جدالا كبيرا بين مؤيدي ومعارضي تقنين الإجهاض.

وبدوره دشن أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ، مشاورات موسعة في الموضوع، مع المجالس العلمية المحلية.

واستنادا إلى مصادر من داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان فإن رئيس المجلس عقد سلسلة اجتماعات منذ تكليفه من قبل جلالة الملك بإجراء لقاءات واستشارات مع الفاعلين المعنيين وتلقي آرائهم في موضوع الإجهاض. وتعود آخر اجتماعات اليزمي بهيئات المجتمع المدني إلى الاسبوع الماضي ، حيث تسلم مذكرة تتضمن مجموعة من الشروط حول تجريم الإجهاض من طرف مسؤولات من فيدرالية الرابطة الديموقراطية لحقوق النساء، وممثلة عن شبكة نساء متضامنات.

التي تجري تحت إشراف النيابة العامة المختصة.

افتتاحية

1/8884

سيناريو مكشوف

عاشت العيون على وقع أعمال تخريب واستفزاز من قبل انفصاليي الداخل تزامنا مع وجود وفد المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بالمدينة في مهمة غير مسبوقة.إذ أقدمت عناصر انفصالية مسخرة من طرف البوليساريو على الهجوم على وفد المفوضية السامية لحقوق الإنسان وترديد شعارات منادية للانفصال.

وقد أسفرت هذه الأعمال الاستفزازية عن تخريب سيارتين رباعيتي الدفع، وضعتهما بعثة المينورسو رهن إشارة الوفد. حيث بدا أن الغرض من اقتراف هذا الهجوم هو إيهام وفد المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن الهجوم من فعل قوات الأمن المغربية.

سيناريو آخر من تلك السيناريوهات التي تعود انفصاليو الداخل بدفع وتوجيه من النظام الجزائري وصنيعته البوليساريو على صنعها وحبكها لتضليل الرأي العام الدولي وإعطائه الانطباع بأن تدخلات قوات الأمن المغربية يطبعها العنف. كما سبق وأن فعلوا لما أشهروا أمام الصحافة الدولية، أثناء وقوع أحداث «اكديم ازيك»، صورا لأطفال فلسطينيين قدموها على أساس أنها لأطفال من الأقاليم الجنوبية «سقطوا نتيجة للتدخلات العنيفة لقوات الأمن المغربية»،وهو سيناريو يهدف في المقام الأول إلى عرقلة مهمة وفد المفوضية السامية الذي عاين عن كثب الوضع الطبيعي وحالة الاستقرار والأمن التي تنعم بها الأقاليم الجنوبية، وثانيا إلى محاولة التأثير على مسار عمل مجلس الأمن الذي بدأ منذ أمس الخميس سلسلة اجتماعات يختتمها نهاية الشهر الجاري بقرار يمدد سنة لبعثة المينورسو في إطار مقاربته الحالية لتطورات النزاع وآفاق تسويته، التي تعرف جمودا منذ عدة سنوات، بعد أن نجح المغرب في رفض توسيع صلاحيات بعثة الأمم المتحدة لتشمل مراقبة حقوق الإنسان من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة.

محاولة تبقى أهدافها وتفاصيلها مكشوفة، بالنسبة للمغرب الذي تعاطى بشكل شفاف وجريء مع قضايا حقوق الإنسان في أقاليمه الجنوبية، من خلال المجلس الجهوي لحقوق الإنسان بالعيون التابع للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي من مهمته رصد أوضاع حقوق الإنسان هناك، والتواصل مع كافة الجمعيات الحقوقية المحلية، بشأن كل القضايا والملفات المتصلة بهذا الموضوع، والبحث لها عن حلول وتسويات مرضية لكافة الأطراف. كما اعتمد مبدأ الانفتاح التام على كل المنظمات الحقوقية العاملة على المستوى الدولي غير الحكومي أو الأممي أو الجهوي، وتمكين وفود حقوقية من زيارة الأقاليم الجنوبية والاطلاع على حقيقة الأوضاع مباشرة، و ذلك بفضل التقدم الذي أحرزه المغرب في مجال حقوق الإنسان، لاسيما منذ اعتماد دستور2011، والجهود المبذولة من طرف الدولة المغربية في مختلف الأوراش الإصلاحية المهيكلة كإصلاح العدالة، والسياسة الجديدة في مجال الهجرة واللجوء، ومراجعة المنظومة الجنائية الوطنية وكذا السياسة الحقوقية المعتمدة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

هذا التشويش الذي قامت به زمرة من انفصاليي الداخل بتحريض من مرتزقة الجزائر هو محاولة يائسة جديدة للتشويش على المغرب وعلى عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان ، من أجل خلط الأوراق أمام الأمين العام الأممي، خاصة وأنه ليست المرة الأولى التي تقوم شراذم انفصاليي الداخل بتلك الأعمال كلما اقترب موعد اجتماع مجلس الأمن لبحث ملف النزاع حول الصحراء، أو أثناء اشتغاله على هذا الملف، في سعي محموم إلى تكرار سيناريو أحداث اكديم ازيك عبر استفزاز القوات الأمنية المغربية، والتحرش بها، لزرع البلبلة والفتنة داخل العيون وغيرها من مدن الأقاليم الجنوبية، واستغلال الأطفال وبعض النساء، في هذه الأحداث، في الترويج لما يدعونه ب« انتهاكات حقوق الإنسان» بالصحراء المغربية، علما أن ورقة حقوق الإنسان كما تستخدمها الجزائر والبوليساريو، باتت ورقة خاسرة ضد المغرب، بعد أن استنفذت كل أوراقها ضد بلادنا، باستثناء هذه الورقة التي ما زالت تتشبث بها وتحاول من ورائها عبثا النيل من سمعة المغرب.

فبعد الهزائم والنكسات التي منيت بها الجزائر مؤخرا داخل المجلس الدولي لحقوق الإنسان، وأيضا داخل اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، ونجاح المغرب في انتزاع اعتراف دولي بالجهود الوطنية والمبادرات الجادة التي أطلقها المغرب من أجل تعزيز آليات حقوق الإنسان داخل الأقاليم الجنوبية، والخطوات التي خطاها من أجل تقوية دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا الشأن والتفاعل الإرادي مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، يتأكد من جديد أن خصوم وحدتنا الترابية لن يتوانوا في التحرك ضد بلادنا، بكل الوسائل غير المشروعة، لعرقلة مسيرتنا الديمقراطية والحقوقية والتنموية في الأقاليم الجنوبية، التي ترى فيها خطرا على أجندتها التوسعية على حساب وحدة المغرب الترابية.

رسالة الأمة

اسعيدي: مصلحة الأمن القومي تقتضي منع الجيش من الانتخاب

هسبريس . حسن الأشرف

لازالت **توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتوسيع الهيئة الناخبة لتشمل أفراد القوات المسلحة الملكية العاملين من جميع الرتب**، وأعوان القوة العمومية، والذين لهم الحق في حمل السلاح خلال مزاولة مهامهم، تثير عددا من ردود الفعل من لدن أحزاب سياسية ونشطاء، لكن أيضا من طرف خبراء لهم دراية بالمجال العسكري.

الدكتور إبراهيم اسعيدي، خبير في شؤون الحلف الأطلسي والسياسات الدفاعية بالعالم العربي، اعتبر أن "الانتخاب من الحقوق الأساسية التي يجب أن يتمتع بها المواطن في أي نظام سياسي ديمقراطي، وهو حق تضمنه القوانين الدستورية لكل المواطنين، باعتبار أن قيم النظام الديمقراطي ومؤسساته وسياساته هي الخيارات الحرة للشعب".

وأوضح أستاذ العلاقات الدولية بجامعة قطر، في حديث مع هسبريس، أن "مشاركة أفراد القوات المسلحة، باعتبارهم مواطنون كبقية المواطنين يقومون بالخدمة العسكرية، في الانتخابات، تعتبر مسألة خلافية داخل العلوم العسكرية، خاصة نظرية العلاقات المدنية العسكرية، حيث يبرز اتجاهان متعارضان".

الخادم المحايد للدولة

الاتجاه الأول، وفق اسعيدي، يتشدد في الاعتراف للقوات المسلحة بهذا الحق، باعتبار ذلك مدخل من مداخل تسييسها، حيث ينبغي على القوات المسلحة أن تبقى بعيدة ومنفصلة عن العمل السياسي، فالقوات المسلحة هي الخادم المحايد للدولة، وهي أيضا حامية المجتمع".

ويضيف الخبير بأن الاتجاه الأول يرى أنه "من أجل أن يبقى الجيش منضبطا ووفيا لهذه المثل، فإن ذلك يستوجب خضوعه للسلطة المدنية، كونها أهم مقياس على استقلاليته واحترافيته، حيث ينحصر دوره في ترشيد وتنفيذ القرارات التي تتخذها السلطة السياسية".

وذهب اسعيدي إلى أن هذا الاتجاه، الذي ينتمي إليه كل من صامويل هنتغتون، وموريس جانويتز، وصامويل فاينر، ينادي بالفصل التام بين المجال السياسي والمجال العسكري، وسيادة الأول على الثاني، فالجيش موجود لحماية الدولة، وللحفاظ على مهنيته يجب أن لا يساند أي رأي سياسي".

ويستطرد المحلل بأن هذا الفصل بين الجيش والعمل السياسي والحزبي يعتبر مبدأ جوهرياً من مبادئ الديمقراطية، لأن العسكريين غير مؤهلين لممارسة للسياسة، وتدخلهم في السياسة يعرض الأمن القومي للخطر، كما أنه يتنافى وقيم الجندية.

وخلص الخبير في شؤون الحلف الأطلسي والسياسات الدفاعية بالعالم العربي، إلى أنه "لهذه الأسباب تختار بعض الدول عدم تمتيع أفراد الجيش بحق الانتخاب، ليس بسبب مصادرة لحق من الحقوق المدنية والسياسية، ولكن مخافة من انتقال الصراع الحزبي داخل الجيش" وفق تعبيره.

http://akhbar-maroc.com/index.php?controller=news&action=display&id_news=40391

http://www.hespress.com/orbites/260959.html

الحق في الانتخاب

وبخصوص الاتجاه الثاني حول مشاركة أفراد القوات المسلحة في الانتخابات، والذي تبلور بشكل كبير بعد الحرب الباردة في كتابات ميكائيل ديش، وليري ديمون وغيرهم، فإنه يُقر لأفراد القوات المسلحة بحق الانتخاب، مثل أي مواطن آخر تماماً، لكن دون الانتماء الحزبي"، يورد الخبير.

ويؤكد اسعيدي أن هذا الرأي يستند إلى أن الاقتراع المباشر يتم بطريقة سرية، وأن التربية العسكرية في المجتمعات الديمقراطية تلعب دورا أساسيا في تلقين الجندي قيم الجندية التي تدفعه إلى احترام مسؤوليته تجاه الدولة والمجتمع، وأي ممارسة للعمل السياسي يسبقها حتما التقاعد من الخدمة العسكرية".
ويضرب اسعيدي المثل ببعض الدول، مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية، رغم أن تنظيماتها العسكرية تواجه تحدي إدارة التنوع العرقي والقومي داخل صفوفها، حيث تعطي للجنود الحق في الانتخاب فقط، كما أن تركيا تعتبر من الدول التي اعترفت حديثا للقوات المسلحة بهذا الحق.
مخاطر التداخل

ونبه الخبير المغربي إلى أن "حق الانتخاب في المجتمعات غير الديمقراطية، أو التي توجد في مرحلة انتقال ديمقراطي، يشكل خطرا كبيرا على المؤسسة العسكرية نفسها، وعلى استقلال وسيادة المؤسسات المدنية"، مستدلا على ذلك بمثال "مصر التي قامت بتسييس هذا الحق".

واسترسل شارحا بأنه تم الاعتراف لأفراد الجيش المصري، عكس ما هو معتاد عليه في العقود الماضية، بحق الانتخاب لتقوية حظوظ مرشح الجيش، أحمد شفيق، ضد مرشح الإخوان، محمد مرسي، باعتبار أن الجيش يشكل كتلة ناخبة مهمة تقدر بأكثر من 350 ألف من الجنود النظاميين.
ولفت اسعيدي إلى أن بعض الدول التي تعاني من مشكلات أمنية داخلية توكل إلى الجيش، كما حصل في الانتخابات التونسية، مهمة تأمين العملية الانتخابية، حيث يصعب على الضباط في مثل هذه الحالة الجمع بين ممارسة الحق في التصويت وتأمينه"، مضيفا أن "هذا النوع من التداخل ليس من مصلحة الجيش أن يكون طرفا فيه".
الحالة المغربية

وفي الحالة المغربية، يشدد اسعيدي على أن السماح للجيش بالانتخاب لا يشكل بأي شكل من الأشكال دعما وحماية للانتقال الديمقراطي في البلاد، لأن قواعد الممارسة الديمقراطية لازال لم يتم تركيزها بالشكل الذي يجعل مشروعية المؤسسات المدنية ليست محط تساؤل أو تشكيك".

وزاد بأن "هذا قد يفتح الباب أمام مشكلات لا حصر لها، وينقل الانحيازات الحزبية داخل المؤسسة العسكرية، وبالتالي سيؤدي إلى التأثير السلبي على مهنية الجيش"، مؤكدا أنه "من مصلحة الأمن القومي الاحتفاظ بالتوجه الحالي، والقوانين العسكرية الجاري بها العمل بمنع الجيش من المشاركة الانتخابية".
وسجل المتحدث بأنه "من بين الأسباب الرئيسية التي أفرزت التطلعات السياسية للضباط المغاربة، ودفعهم إلى الانقلاب العسكري سنتي 1971 و1972، هو انغماسهم الكبير في الحياة السياسية"، مشيرا إلى أنه خلال فترة 1956-1972 لم تخل أية حكومة من وجود على الأقل جنرال واحد داخل صفوفها".

واستدل اسعيدي إلى بمثال الجنرال أوفقير الذي راكم عددا من المناصب الوزارية، كما تم إسناد إدارة بعض المناطق الترابية في المدن الكبرى إلى عدد من الضباط السامين في الجيش، لشراء ولائهم للملكية ضد المعارضة"، ليخلص إلى أن "التفسير التاريخي لهذين المحاولتين الانقلابيتين يكمن أساسا في حجم التداخل القائم بين المجالين السياسي والعسكري".

الشبكة الأوربية–المتوسطة تنتقد جبهة البوليساريو

هاجر الريسونينشر في الرأي المغربية يوم 16 - 04 - 2015

انتقدت الشبكة الأوربية–المتوسطية جبهة البوليزاريو، بسبب منع أعضاءها من دخول تندوف لإنجاز تقريرها السنوي، بالرغم من أنها قدمت طلبا رسميا إلى مسؤولي الجهة لزيارة المخيمات في شهر يونيو من السنة الماضية.

وكشفت الشبكة في تقريرها السنوي الذي قدمته صباح اليوم بأحد فنادق مدينة الرباط، أن أعضاءها تمكنوا من الوصول إلى المغرب و الصحراء المغربية، دون عائق، باستثناء ممثلة عن الشبكة، منعت من دخول المغرب، وطلب منها في مدار الدار البيضاء العودة إلى بروكسيل، **قبل أن يتدخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان لدى السلطات ويُسمح لها بدخول المغرب.**

وأضاف التقرير أن السلطات المغربية سمحت لوفد الشبكة بزيارة العيون وطانطان، غير أن الوفد حسب ما جاء في التقرير ظل محل تعقب من طرف أفراد أمن بزي مدني ليل نهارفي كل من العيون وطنطان.

وأشار التقرير أن سياسة "المعاملة الخاصة" التي يطبقها المغرب منذ أربعين سنة، لم تفلح في إرساء قاعدة متوازنة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.فبرغم من تصنيف الصحراء، وفْق الإحصاءات الرسمية الوطنية، المنطقةَ ذات أعلى دخل للفرد، فإن "البطالة والمشكلات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية هي الأسوأ"، بحسب تقرير للشبكة الأوربية–المتوسطية لحقوق الإنسان.

واعتبر التقرير أن وضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمدينة طنطان، يعتبر كارثي ، إذ لا تزال "منطقة متخلّفة عن بقية المغرب" من ناحية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولمْ يتحسّن الوضع في المنطقة رغم وجود ميناء للصيد البحري بها، ورغُم وجود مطار بالمدينة.

وأوضح التقرير أن مدينة طنطان تعاني من نقص في الخدمات الرئيسية، مثل مياه الشرب والكهرباء، وتعاني من ثغرات في نظام الرعاية الاجتماعية، وفي هذا الصدد قالت السلطات المغربية حسب القرير المثمتلة في المحافظ، إنّها تعمل على إنجاز مشروع لتحلية المياه من أجل حلّ مشكلة عدم توفّر مياه الشرب، وأشار المحافظ في تصريحه لوفْد الشبكة أنّ ثمّة حاجة إلى توعية سكّان المنطقة بشأن إدارة الوارد المائية،

إلى ذلك قال المحافظ بخصوص"النقص الخطير في الخدمات الطبيّة" في طانطان، إلى "رفض الأطباء المختصين العمل في مناطق البلاد النائية".

http://shababunity.net/show.php?id=3412358

شكون للي كان وراء اقصاء الهيئة الوطنية لحقوق الانسان بالعيون من لقاء المفوضية السامية لحقوق الانسان، واش "اليزمي" أو اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالعيون؟ قراو تفهمو...

الصحراء اليومية/العيون

في تصريح لـ "الصحراء اليومية"، أكد رئيس الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بمدينة العيون، و أعضاء الهيئة التي يتشرف برئاسة مكتبها، تأسفهم و استنكارهم الطريقة التي تم إقصائهم بها، في سياق اللقاء الذي كان سيجمعهم مع أعضاء المفوضية السامية لحقوق الإنسان التي تقوم بزيارة للأقاليم الجنوبية من أجل الإطلاع على وضعية حقوق الإنسان بالصحراء،...

وهذا، فقد أكد رئيس الهيئة "سعيد أشمير"، أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان "إدريس اليزمي"، أكد لهم وجود اسم الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان ضمن لائحة الجمعيات التي ستعقد لقاءات مع أعضاء المفوضية السامية، لكن ربما تدخل بعض الأيادي الخفية أو من يلعبون بالنار، حال دون ذلك، مما عجل برئيس الهيئة رفقة بعض أعضاء المكتب، إلى الانتقال لمقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، واستفسروا عن عدم استدعائهم للقاء المفوضية السامية، ليؤكد لهم عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان "محمد بوهدا"، عدم وجود اسم الهيئة ضمن اللائحة،...

وفي الختام أكد رئيس الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، أنها بصدد تقديم موقف، وان ما يهم الهيئة هو الحفاظ على استقلالية من المنطق التحكمي و مساعدة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان على حماية الإنسان بالمرجعيات الدولية و الوطنية،...

وجدير بالذكر، أن الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بالعيون، سبق أن أعدت تقريرا شاملا للوضع الحقوقي و الاجتماعي و الثقافي بالصحراء.

– ذ. أحمد حضري/العيون.

http://saharadiario.com/news9086.html

ندوة بطنجة في موضوع " المقاولة وحقوق الإنسان "

مابريس / محمد القندوسي

قال عمر مورو رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لولاية طنجة، أن هذه الأخيرة كانت ولا تزال وفية لمبدء الدفاع عن المقاولة المواطنة التي تعي جيدا ما لها وما عليها، بمعنى تلك المقاولة التي تؤدي واجباتها تجاه الدولة وتنصف العاملين، مضيفا أن الغرفة لا تدافع مطلقا عن مقاولة تهدر حق العامل وتنتهك المواثيق والأعراف التي تقوم عليها جميع المبادئ و النظم القانونية الدولية التوجيهية بشأن المقاولة وحقوق الإنسان.

جاء ذلك في مداخلة عمر مورو في الندوة الهامة التي نظمتها غرفة التجارة والصناعة والخدمات لولاية طنجة يوم أمس الأربعاء بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ، تحت عنوان " المقاولة وحقوق الإنسان ."

وفي معرض حديثها عن هذا اللقاء، أعربت السيدة سلمى الطود رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة تطوان، أن أهمية هذه الندوة تتجلى في كونها تنعقد في ظرفية خاصة، حيث ارتأت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان أن تنظم هذه الندوة نظرا للأهمية القصوى التي يكتسيها هذا الموضوع، سيما وأن مدينة طنجة تعتبر حاليا ثاني قطب اقتصادي وطني بعد العاصمة الاقتصادية للملكة المغربية، مشيرة أن مدينة طنجة تشهد وتيرة متسارعة من النمو والتوسع الإقتصادي والمقاولاتي، مضيفة أن موضوع حقوق الإنسان أصبح يفرض نفسه بإلحاح، ومن الواضح أن هناك اهتماما متزايد على المستوى الوطني و الدولي بضرورة مراعاة المواثيق و القوانين الدولية التي تنظم العلاقة بين الأجير والمشغل.

وفي إطار توضيح رؤية المجلس الوطني فيما يتعلق بالمقاولة وحقوق الإنسان ، قدمت السيدة نبيلة التبر مكلفة بمهمة لدى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، شرحا مفصلا لبروز هذه الفكرة وتطورها على المستويين الوطني والدولي.

ومن جهته سلط عمر بلخيري أستاذ أكاديمي وباحث على الدور المحوري الذي يلعبه المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يعتمد استراتيجية واقعية تروم ملاءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية وفق استراتيجية محكمة وواضحة المعالم تستقي أسسها من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالحقوق الأساسية في العمل، والتي صادق عليها المغرب والتي تنص من بين ما تنص عليه ، تقوية حظوظ الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على شغل، ومكافحة تشغيل الأطفال، وتوفير ظروف عمل كريمة، بما يحقق تطلعات الطبقة الشغيلة، وفي هذا الإطار تابع المجلس الوطني لحقوق الإنسان هذا المشروع الجديد في سياق المقاربة الصحيحة التي تجمع بين المقاولة وحقوق الإنسان في إطار نسق يرتبط بالمسؤولية الإجتماعية للمقاولة من خلال مجموعة من المعايير المعتمدة على المستوى الدولي، والتي أصبحت أساسا ولغة متداولة في العالم، ومن أجل حماية و النهوض بحقوق الإنسان داخل الشركات، أصبح لزاما على المغرب احترام هذه المواثيق وأخذ العبر والدروس من الدول التي قطعت أشواطا مهمة في هذا المجال.

ومن جهة أخرى عبر الدكتور الطاهر القور عضو اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في تصريح له للجريدة، عن ارتياحه للنتائج الهامة التي أفضت إليها الندوة، والأجواء المثالية التي سادت أشغالها ، وقال الطاهر القور إن النقاش كان غنيا ومفيدا وتميز بالصراحة والمكاشفة واحترام مبدء التنوع والاختلاف ، حيث تم التأكيد على ضرورة الإستمرار في هذا النوع من اللقاءات التواصلية بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ومختلف الفاعلين الإقتصاديين ، كما ألح على ضرورة خلق لجان للتتبع من أجل إنجاح هذه الخطوة التي تسير في اتجاه تنفيذ النصوص التشريعية المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل ، مذكرا أن المغرب انخرط وبقوة، في سياق اهتمامه بحقوق الإنسان داخل المقاولة، ويتجلى ذلك في مجموعة من القواعيد القانونية المدونة التي تتضمنها التشريعات الوطنية بدء من الدستور الذي ينص عليها صراحة ومرورا بمدونة الشغل ونصوص قانونية أخرى....

يذكر أن هذه الندوة الحوارية تهدف بالأساس إلى تعزيز الحوار والتعاون بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان داخل المقاولة العمومية والخاصة، من خلال مقاربة شاملة تضم مختلف الفاعلين من مقاولات ونقابات وحكومة ومؤسسات وطنية ومجتمع مدني من أجل توحيد الرؤى من أجل مواجهة العديد من العراقيل و الإشكالات المطروحة في هذا المجال، ومن جهة ثانية تروم الندوة إلى تطوير صيغ العمل من خلال توفير قنوات الحوار والنقاش الجاد بين جميع المتدخلين مما يساهم في تحقيق المصالح المشتركة بين العامل ورب العمل .

http://www.mapress.tv/%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%A8%D8%B7%D9%86%D8%AC%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84/

المقاولة وحقوق الإنسان موضوع ندوة بطنجة

عبد السلام العزاوي

نظمت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لولاية طنجة، بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة طنجة – تطوان، بعد زوال يوم الأربعاء 15 أبريل الجاري، بمقر غرفة التجارة، ندوة حول موضوع المقاولة وحقوق الإنسان.

وشهدت الندوة كلمة عمر مورو رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لولاية طنجة، أبرز فيها بكون اللقاء الذي أتى بمبادرة من الغرفة، نافيا الغرض من ذلك إدانة المقاولة، التي تبقى فاعلا مهما في التنمية الاقتصادية، وبإمكانها تكريس ثقافة حقوق الإنسان لدى الأجير.

واقر مورو ببعض الإرهاصات التي كانت عالقة في ذهنه في فترة التحضير للنشاط، سيما وتاريخ اللقاء يأتي قبيل الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، مما جعله يتخوف من معارضة بعض الأطراف للنشاط وبالتالي إلغاءه، بالرغم من ذلك فقد أكد وعيه ومسؤوليته بمغزى اللقاء، مستفسرا عن ما نريد من المغرب عامة ومدينة البوغاز خاصة في مجال المقاولات .

واقر عمر مورو بكون غرفة التجارة المترئس لها تدافع عن المقاولة المواطنة المؤدية لواجباتها لصالح الدولة، والمنصفة للعمال، ولا تدافع عن المقاولة المهدرة لحقوق العاملين، المنتهكة للمواثيق والمعاهدات الكونية المتعلقة بخصوص المقاولة وحقوق الإنسان. مدللا على ذلك ببعض الممارسات التي تعرفها مدينة طنجة بفتح مقولات في محلات صغرى تستخدم فيها الغازات، مما يؤثر سلبا على الساكنة. موجها النقد لممثلي النقابات العاجزين عن اتخاذ أي مبادرة في هذا الموضوع.

وأكد مورو على عدم تحميل المسؤولية للمقاولة فقط في ميدان حقوق الإنسان، فالدولة مسؤولة كذلك من خلال العمل على وضع إستراتيجية وطنية تعنى بالمقاولة وحقوق الإنسان بطريقة تشاركيه.

وتابع مورو في القول بان الغرفة سبق لها تنظيم قبل سنتين الملتقى الجهوري لصالح للمقاولات والمنظمات النقابية، انبثقت عنه لجنة حوارية بين ممثلين عن المناطق الصناعية، ومعظم فروع النقابات المتواجدة بطنجة.

من جهتها، أوضحت سلمى الطود رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الانسان لجهة طنجة تطوان، بكون معالجة موضوع المقاولة وحقوق الإنسان يجب أن يتم بطريقة تدريجية، عبر إشراك جل المتدخلين، مخبرة بكون اللحنة الجهوية لحقوق الإنسان دورها يقتصر على التحسيس والتوعية بثقافة حقوق الإنسان. إذ أول مؤسسة لحقوق الإنسان في المغرب هو سلك القضاء، بعدها يأتي المجتمع المدني، خاصة العامل في الحقل الحقوقي. بحيث يبقى المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجان الجهوية التابعة له في منزلة بين المنزلتين، إذ ليس مؤسسة حكومية ولا مجتمع مدني.

وأضافت الطود، بكون اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تتلقى يوميا طلبات للتظلم في موضوع حقوق الإنسان من قبل المواطنين، ويتم التعامل معها وفق المواثيق والمعاهدات الدولية في هذا المضمار، بطريقة شمولية، معتبرة اللقاء المنظم بشراكة مع الغرفة يتوخى النهوض بثقافة حقوق الإنسان بغية إيجاد حل للساكنة بأسلوب تشاركي.

واعترفت الطود بكون المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يعمل جاهدا في الفترة الأخيرة إلى دفع المغرب للمصادقة على الاتفاقيات العالمية الجديدة، وكذا رفع التحفظات على بعض العاهدات كالخاصة بمناهضة العنف ضد النساء.

http://anwalpress.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%A8%D8%B7%D9%86-2/

الخلفي يبرز أهمية اعتماد ميثاق وطني حول الاعلام والاشخاص في وضعية اعاقة

الخميس 16 أبريل 2015
لال.م
أكد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، أن هناك حاجة اليوم لاعتماد ميثاق وطني حول الإعلام والأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك من أجل التعريف بأوضاعهم وحاجياتهم، ومن أجل تمكينهم من ممارسة حقوقهم وتيسير اندماجهم في الحياة العامة الاجتماعية والمدنية، وكذلك من أجل مواجهة الصور النمطية السلبية، النابعة من الجهل ومن عدم المعرفة بهم.

جاء ذلك خلال مشاركة الوزير يوم أمس في ندوة وطنية نظمتها جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، حول موضوع " صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام بالمغرب، نحو تعزيز الاتجاهات الايجابي".

وقال الخلفي، إن "هذا الميثاق سيشكل مرجعية لعمل المجلس الوطني للصحافة في القضايا المرتبطة بهذه الفئة، كما سيشكل إطارا لإطلاق برامج للتكوين والتأهيل الموجهة لنساء ورجال الإعلام، خاصة في قطاع السمعي البصري"، مضيفا أنه سيعزز مجموع الخطوات التي بذلت، ونفس الأمر تم على مستوى مشروع مدونة الصحافة والنشر، وذلك في المادة 67 حيث تمت الاستجابة لمطلب **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** الذي دعا إلى التنصيص صراحة على منع الإساءة للأشخاص في وضعية إعاقة.

وأبرز الوزير، أن بلادنا نجحت في تنظيم واحتضان المفاوضات الدولية في إطار المؤتمر الدبلوماسي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية في منتصف سنة 2013، والذي مكن من اعتماد معاهدة دولية، سميت بمعاهدة مراكش لتيسير نفاذ الأشخاص في وضعية إعاقة بصرية من مكفوفين وضعاف البصر وتيسير ولوجهم إلى المطبوعات والمنشورات دون أداء واجبات الملكية الفكرية، وهو الأمر الذي توج بالمصادقة على مشروع القانون الخاص بالمعاهدة بالمجلس الوزاري ثم المصادقة عليه في مجلس النواب.

http://www.pjd.ma/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A-%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B4%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A9

هل الشركات والمقاولات بطنجة تحترم مبادئ حقوق الإنسان؟

أضيف في 16 أبريل 2015 الساعة 12:34

طنجة24 – السعيد قدري: هل تطبق مضامين حقوق الإنسان داخل المقاولة المغربية في الوقت الذي يعتبر فيه إنشاء النقابة مجانبا للصواب داخل المقاولة؟ هل هنالك استمرار لسلوكيات تتعلق بارتكاب خروقات في مجال حقوق الإنسان داخل المقاولة المغربية، ؟ وهل لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضمانات وميكانيزمات لضمان حقوق الإنسان داخل المقاولة المغربية ؟.

أسئلة عديدة طرحت للنقاش في لقاء بغرفة التجارة والصناعة بمدينة طنجة، وكان مناسبة لمناقشة محاور عديدة تنصب حول حقوق الإنسان والمقاولة المغربية وتكشف النقاب عن ما مدى احترام المقاولة بالمدينة لمبادئ الحقوق الأساسية بالعمال في ظل انفتاحها على المجتمع المدني ومواكبتها للتطوارات التي أعقبت ما جاء به الدستور الجديد .

النقاش كشف بالملموس واقع حقوق الإنسان داخل المقاولة المغربية بالجهة وبالمغرب عامة، وابرز من خلاله المتدخلون مدى الخطر الغير المسئول والذي تواصل نهجه عدد من المقاولات المغربية .

عمر مورو رئيس الغرفة أكد في كلمة له بالمناسبة خلال هذا اللقاء انه لا يجوز بتاتا تحميل المسؤولية فقط للمقاولة على صعيد حقوق الإنسان فالدولة– يقول رئيس الغرفة– مطالبة بتعزيز جهودها في هذا المضمار من خلال تفعيل عدد من المقترحات والقوانين كي توضع المقاولة المغربية أمام الأمر الواقع.

رئيس الغرفة أشار في كلمته أن الغرفة سبق لها منذ سنتين تنظيم الملتقى الجهوي حول القطاع المقاولاتي والمنظمات النقابية وساهمت غير ما مرة في تأسيس لبنة حوار مجتمعي بحضور بعض النقابات وممثلين عن المناطق الصناعية بمدينة البوغاز، وكان الهدف أساس ربط أواصر التعاون البناء في سبيل توضيح ورسم أسس التعاون في مجالات عديدة ومن بينها احترام حقوق العمال .

من جهتها سلمى الطود رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان كشفت خلال هذا اللقاء برنامج عمل المجلس الوطني والذي يواصل مجهوداته في مجال تطبيق كل مستجدات حقوق الإنسان على صعيد المقاولات المغربية، وأشارت إلى أن مجال تدخل المجلس يكشف بالملموس مراميه الأساسية التي تبقى دوما احترام تام لمضامين حقوق الإنسان داخل المجتمع وداخل المقاولة المغربية عبر توسيع دائرة الحوار والنقاش ووضع أسس التعامل البناء بين العمال وأرباب المقاولات المغربية.

المقاولة عائشة حيدة أشارت في مداخلة لها على هامش هذا اللقاء إلى أن التجربة والمؤهلات الذاتية ليست وحدها كفيلة بالنهوض بالمقاولة المغربية، المقاولة عائشة أضافت أيضا أن العمال فقط لا يجب أن ينظر إليهم على أنهم من منفذي الأوامر ولكن نجاح أي مقاولة مغربية يتطلب الدفع قدما نحو تعزيز أسلوب احترام تام لحقوق الإنسان داخل المقاولة كيفما كان شانها.

في ختام هذا اللقاء الذي عرف حضور عدد من المتتبعين وأرباب المقاولات وجمعيات المجتمع المدني، ابرز عدد من المتدخلون في هذا اللقاء الذي نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وغرفة التجارة والصناعة والخدمات بمدينة طنجة إلى أن تطبيق مضامين احترام الحقوق الخاصة بالعمال داخل المقاولة المغربية من شانها المساهمة في تطوير الاقتصاد المغربي وجعله أكثر خدمة وتفاعلية مع ما جاء في المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

http://www.tanja24.com/%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%81/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A7%D8%AA/12976/%D9%87%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA%20%D8%A8%D8%B7%D9%86%D8%AC%D8%A9%20%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%B1%D9%85%20%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6%20%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D8%9F.html

المغرب: الخيارات المستحيلة

في صوت خافت وبسرعة كبيرة، تعاني عائشة من أجل التحدّث عن نفسها وعن قصتها؛ ففي عام 2012 علمت هذه المرأة الشابة (الّتي فضّلت عدم الكشف عن هويّتها وتمّ تغيير اسمها) أنّها حامل من جديد ليطلب منها زوجها العاطل عن العمل "التخلّص" من الجنين؛ باعتبار أنّ بيتهم في منطقة الرباط بالكاد يسع أطفالهم الثلاثة. دقّت أبواب الأطباء ولكن لا أحد وافق على إجهاضها؛ فقرّرت أن تتوجّه إلى "المجهضة" [الداية] بيد أنّها تخلّت عن الفكرة "جرّاء الخوف". واليوم لا تخفي ربّة الأسرة وولدها الصغير على رجليها وهي تواجه صعاب الحياة اليومية حقيقة أنّها أرادت أن يكون لها الخيار.

يوم الجمعة 3 أبريل، أتت عائشة لتروي قصّتها أمام الصحافة بدعوة من ائتلاف جمعيات نسوية "ربيع الكرامة"، فمنذ عدّة أسابيع، يقود أعضاؤه حملة لعدم تجريم الإجهاض و"حقّ النساء في السيطرة على أجسامهن". وليسوا وحدهم؛ إذ إنّ جدل المجتمع يهزّ المغرب كما لم يسبق من قبل، في الصحف وعلى شاشات التليفزيون وداخل الكتل البرلمانية وفي الوسط الجمعياتي.

تضخّمت المسألة منذ أن تدخّل فيها الملك محمد السادس شخصيًا يوم 16 مارس؛ إذ أشار بيان صادر عن الديوان الملكي عن استقبال الملك لوزيري العدل والشؤون الإسلامية بالإضافة إلى **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**؛ لطلب النظر في التشريع الضروري والقيام بمشاورات واسعة وتقديم اقتراحات للملك بحلول 16 أبريل. وبعد التدخّل الملكي فهم الجميع أنّ إصلاح قانون الإجهاض قادم.

يحظر القانون الجنائي المغربي اليوم وقف الحمل؛ إلا في حالات الخطر على حياة الأمّ أو صحتها. والنساء الّلاتي تجهضن لأسباب أخرى قد تواجه عقوبة بالسجن تتراوح مدّتها بين 6 أشهر وسنتين، أمّا الأطباء فقد ترتفع العقوبة إلى 20 عامًا. وفي 2013 على سبيل المثال، حكم على أخصائي النساء والتوليد في مكناس عزيز لحلو بالسجن لمدّة 10 سنوات (خفّفت العقوبة إلى 5 سنوات عند الاستئناف)، كما تمّ سجن كاتبته وممرّضته وأخصائية التخدير المساعدة له بالإضافة إلى عاملة النظافة في عيادته. ورغم ذلك تعدّ ممارسة الإجهاض المعاقب عليها بموجب القانون واقعًا يوميًا، و"الجميع يدرك ذلك" حسب البروفيسور شفيق شرايبي مؤسس الجمعية المغربية لمكافحة الإجهاض السري في 2008.

إبر الحياكة والنباتات السامّة

حدث كلّ شيء بفضل طبيب النساء والتوليد هذا [البرفيسور شرايبي]؛ إذ فتح رئيس قسم الأمومة العامّة في حي الليمون في الرباط في مايو 2014 قسمه لفريق [البرنامج التليفزيوني الفرنسي] "لانفواياي سبسيال" [المبعوث الخاصّ]، وأظهر تحقيق القناة الفرنسية الثانية الّذي بثّ يوم 11 ديسمبر التالي النساء والشابات المتواجدات في القسم الاستعجالي؛ بسبب تعرّضهن إلى الإجهاض السريّ. بُعيد ذلك، أقيل الطبيب من مهامه. كان من الممكن أن تتوقّف القصّة هناك لولا أنّ الشبكات الاجتماعية لم تتحرّك للدفاع عنه. ولم يتوقّف الجدل عن التنامي في المملكة ويوم 16 مارس 2015، كان البروفيسور شرايبي بصدد تنشيط نقاش حول الإجهاض عندما صدر البيان الملكي. ويذكر باعتزاز: "كان يومًا تاريخيًا".

http://altagreer.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%8A%D9%84%D8%A9/

يعدّ الطبيب الّذي دخل مستشفى الولادات في حي الليمون في عام 1984 الشاهد المباشر منذ 30 عامًا على المآسي الناجمة عن حالات الإجهاض السري، ويشير: ‘‘لم أرد من خلال هذا التحقيق الإساءة إلى صورة المغرب، رغبت فقط في إظهار حياتنا اليومية والنساء اللّاتي يأتين إلى الطوارئ مع نزيف وجراثيم؛ لأنّهن أجهضن في ظروف مروعة، والشابات اللّاتي تعانين من التسمّم لأنّهن بلعن أيّ شيء للتخلّص من الجنين. ناهيك عن اللاتي يأتين إلى المستشفى لطلب الإجهاض مثل فتاة تبلغ من العمر 13 عامًا حملت بعد أن تعرّضت إلى سفاح القربى أو الفتاة المريضة ذهنيًا الّتي استغلت. لا يمكننا أن نقدّم لهن أي شيء؛ فالقانون لا يسمح لنا بهذا. وهذا أمر فظيع بالنسبة للأطبّاء‘‘.

أجرت جمعيته في عام 2008 تحقيقًا ‘‘سريًا’’ على حدّ تعبيره؛ إذ توجّهت طالبات في علم الاجتماع إلى قاعات الانتظار في عيادات أخصائيي النساء والتوليد في الرباط وفي المدينة المجاورة ساليه، متظاهرات بأنّهن مريضات. ويروي البروفيسور شرايبي: ‘‘توصّلنا إلى رقم 50 حالة إجهاض يوميًا ثمّ مدّدنا نشاطنا إلى المدن الأخرى.

‘‘عندما تكوني غنيّة يمكنك أن تركبي الطائرة لإجراء عمليّة الإجهاض في فرنسا بأمان تامّ، وعندما تكوني من الطبقة الوسطى، بإمكانك دفع تكاليف طبيب في المغرب إلّا أنّ الأشدّ فقرًا لا يمتلكن أي خيار‘‘، وهؤلاء اللاتي لا يمتلكن الوسائل لدفع بين 300 و1500 يورو –حسب التسعيرة– يتوجّهن إلى المجهضات والطرق التقليدية المخيفة: إبر الحياكة والنباتات السامّة والأدوية. وحسب البروفيسور شرايبي: ‘‘أحيانًا تثقب بعض النساء أكياس المياه في أرحامهن‘‘.

كيف وصل المغرب –الدولة الرائدة في سياسة تحديد النسل– إلى هذه الحالة؟ في عام 1970، كانت المملكة من بين أول الدول العربية الإسلامية الّتي تسمح بطرق منع الحمل. واليوم، حبوب منع الحمل متوفّرة في الصيدليات دون الحاجة إلى وصفة طبية. وتوزّعها مراكز الصحّة مجانًا، نظريًّا للنساء المتزوّجات فقط ولكن في الممارسة تتوسّع رقعة النساء اللّاتي يتلقّين الحبوب. وفي عام 2010، بيعت أيضًا حبوب منع الحمل الطارئ. وحسب شفيق شرايبي ‘‘يكمن المشكل في عدم وجود تربية جنسية ومعلومات، وتخاف العديد من الشابات من أن يكتشف أولياؤهن تعاطيهن لحبوب منع الحمل‘‘.

‘‘يكشف هذا الجدل عن التطوّرات داخل المجتمع المغربي وعن تناقضاته أيضًا’’ حسب أسماء المرابط، وتقود هذه المرأة الطبيبة منذ عام 2011 مركز الدراسات النسوية في الإسلام داخل الرابطة المحمدية لعلماء المغرب، وهو هيكل فكري متخصّص في أمور الشريعة. وتجري داخله عملًا حساسًا في إعادة قراءة النصوص المقدسّة ‘‘من وجهة نظر نسوية‘‘، مؤكّدة: ‘‘أُريد أن يتمّ الاعتقاد بأن الإسلام يحرّم الإجهاض وهذا خطأ. ولم يقوّض النقاش فحسب؛ بل كان هناك دائمًا شكل من أشكال الإباحية’’ وتلاحظ الباحثة التطوّر المحافظ للمجتمع المغربي منذ عشر سنوات: ‘‘يُعاش الواقع الديني باعتباره حصنًا ضدّ الغرب الّذي يعتبر متراخيًا جدًّا. والنتيجة: يفضّل المجتمع أن يغضّ بصره عن جزء من الواقع بأكمله‘‘.

تهاجم بانتظام تقديرات الجمعية المغربية لمكافحة الإجهاض السريّ وتتهم بأنها مبالغ فيها، وفي الواقع، لا وجود لتقديرات أخرى حسب اعتراف إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومنذ أن كلّفت هذه الهيئة من قبل الملك في المساهمة في وضع مقترحات الإصلاح، تدرس التشريعات الوطنية لدول العالم الّتي حرّرت الإجهاض بالإضافة إلى النصوص الدولي، ويكثّف المركز الوطني لحقوق الإنسان أيضًا مشاوراته مع جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان والخبراء ومهنيي الصحّة والمحاميين والبرلمانيين وغيرهم، ويؤكّد إدريس اليازمي: ‘‘هدفنا يكمن في أن نقترب على قدر الإمكان ممّا تعيشه النساء المغربيات‘‘.

على مدى الأسابيع، تخطّى النقاش الإطار الضيّق للإجهاض ليشمل أيضًا وضع الأمّهات العازبات، ووفقًا لدراسة أجريت من المنظمة غير الحكومية المغربية ''إنصاف'' ومنظمة الأمم المتّحدة، نحو 30 ألفًا من بينهن وضعن مولودًا خلال العام. وفي بلد يعاقب فيه على ممارسة الجنس خارج إطار الزواج بموجب القانون، لا يزال الكثيرون يعانون من التمييز حيث كشف استطلاع سابق في عام 2009 أنّ في المملكة يتمّ التخلّي يوميًا عن 24 طفلًا.

''سياسة النعامة''

تدرك نزهة السكلي هذه الحقيقة جيّدة؛ فالنائبة عن حزب التقدّم والاشتراكية ناضلت لوقت طويل من أجل حقوق المرأة قبل أن تصبح وزيرة للتضامن بين عامي 2007 و2011 وتقول: ''قبل 10 سنوات ما كنّا لنحظى بنقاش هكذا، هذا تقدّم كبير، ولكن اليوم لا يمكن أن ننكر الواقع الاجتماعي: متوسّط سنّ الزواج يقدّر بـ 26 عامًا بالنسبة للنساء و31 عامًا للرجال، في حين أنّ متوسّط سنّ إقامة العلاقة الجنسية الأولى يقارب الـ 18 بالنسبة للجنسين. فهل سنستمرّ في سياسة النعامة؟''.

لئن اكتسب مبدأ تغيير القانون منذ تدخّل محمد السادس، فإنّ المعركة تدار اليوم على درجة خفيفة؛ إذ تطالب المنظمات غير الحكومية بحقّ النساء في الاختيار واحترام المعاهدات الدولية؛ إذ حسب عطيفة تيمجردين العضو في الجمعية الديمقراطية للنساء في المغرب ومنسّقة ''ربيع الكرامة'': ''نحن لا نريد إصلاح بعض البنود فقط، ولكن القانون الجنائي كاملًا باعتبار أنّه لا يزال مليئًا بالتمييز ضدّ النساء''.

في مواجهتهن، يسلّط الأكثر محافظة الضوء على ''الحقّ في الحياة'' باعتباره ''مبدأ دستوريًا'' حسب جواد الشفدي مدير صحيفة التجديد والمكلّف بالتواصل والعلاقات في حركة التوحيد والإصلاح الّتي تعتبر المحرّك الأيديولوجي لحزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم. ويرى الشفدي: ''إذا ما فتحنا القانون كثيرًا، سيكون هناك المزيد من حالات الإجهاض؛ لأنّ الكثيرات سيقلن إنّ بإمكانهن الدخول في علاقات خارج الإطار القانوني دون عواقب''. وتختلف الآراء حتّى داخل الأحزاب السياسية نفسها؛ إذ إنّ الرجل الثاني في حزب العدالة والتنمية سعد الدين العثماني دعا إلى تخفيف القانون في حالات الاغتصاب وسفاح القربى والتشوّهات الخلقية خلال سبعة أسابيع من الحمل، ولكنّه يعترف: ''هذا موقفي لا موقف الحزب''.

يدرك أنصار التحرير أنّ التحدّي الأوّل يتمثّل في إقناع الرأي العام الممزّق؛ إذ يعتقد البرفيسور شفيق أنّ ''التقنين الكليّ غير مقبول؛ باعتبار أنّ المجتمع المغربي غير مستعدّ لذلك. ويقترح بذلك تعديل الفصل 453 الّذي يسمح بالإجهاض عند وجود خطر على حياة الأمّ أو صحّتها: يجب إصلاحه من خلال اعتبار أنّ صحة الأمّ هي ما حدّدت من قبل منظمة الصحة العالمية، أي أنْ تكون في حالة من الرفاه الاجتماعي والجسدي والنفسي''. وفي مكتبه في قسم الولادات في مستشفى حي الليمون، يصرّ الطبيب على أهمية وقت التفكير الّذي حدّده الملك: ''لدينا فرصة تاريخية لإحراز تقدّم. والاكتفاء بتوسيع القانون فقط ليشمل حالات الاغتصاب وسفاح القربى وتشوّهات الجنين الحادّة تحلّ بين 5 و10 %''. وبالنسبة للنساء الأخريات يبقى الإجهاض معركة قائمة.

ورشة حول تشخيص ظاهرة العنف ضد النساء بطانطان

بواسطة – أحداث الصحراء
أحداث الصحراء/طانطان/لبكم علي

نظمت مندوبية التعاون الوطني بطانطان بتنسيق مع النيابة العامة بطانطان وبدعم من اللجنة الجهوية لحقوق الانسان طانطان كلميم ومن تاطير مكتب الدراسات بئرانزران بطانطان ورشة حول " تشخيص ظاهرة العنف ضد النساء بطانطان "

بحضور السيد : نائب وكيل الملك بطانطان الاستاد " بوصولة هشام والسيد : **رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان طانطان كلميم** الاستاد : توفيق برديجي والسيد مندوب التشغيل بطانطان الاستاد : " النوى عبد الرحمان " والسيد مندوب التعاون الوطني الاستاد : " سالم بلبل والسيد مدير مكتب الدراسات بئرانزران الإستاد : عبد المالك لديغي وممثلين عن مندوبية الصحة ومندوبية الشباب والرياضة وبعض المساعدات الاجتماعيات من القطاعات الوصية وممثلو المجتمع المدني ودلك يوم الخميس : 16 أبريل 2015 بالمركز المتعدد الاختصاصات بالحي الجديد – طانطان

ابتدأت الورشة بكلمة السيد مندوب التعاون الوطني بطانطان الذي رحب بالحضور الكريم وشكرهم على تلبية الدعوة للمشاركة في اغناء هده الورشة .وبعد دلك اخد الكلمة السيد نائب وكيل الملك باعتباره رئيس خلية العنف الدي عرف بهد الخلية ودورها في المساهمة في الحد من ظاهرة العنف ضد النساء والاطفال كما ذكر بمجمل الأنشطة التي قامت بها الخلية ، كما صرح أن الخلية مستعدة للعمل سويا مع جميع الفاعليين في هدا الحقل . وبعد دلك تناول الكلمة السيد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان طانطان كلميم الدي شكر بدوره مندوب التعاون الوطني لدعوتهم للمشاركة في هدا النشاط و أكد أن جميع امكانيات اللجنة الجهوية من أطر وخبرات مستعدة للانخراط في الانشطة المقبلة .

وبعد دلك تم فسح المجال للاستاد : عبد المالك لديغي الذي أطر الورشة بطريقة تشاركية سمحت لجميع المشاركين بالتعبير عن أرائهم والإدلاء بأفكارهم و اقتراحاتهم بخصوص إعداد تشخيص حول ظاهرة العنف ضد النساء

http://ahdatsahara.info/?p=50419

Bouya Houcine

«Bouya Omar», ce supposé saint gisant du côté des Sraghna et réputé être un grand «guérisseur» des maladies mentales, le meilleur des psys, quoi …vient de réaliser, un peu à son insu, un assez grand miracle, en faisant la Une de la quasi-totalité des journaux marocains.

Il le doit à Houcine El Ouardi qui a tenu à rendre publics, avec tout le tralala qui va avec, les résultats d'une étude concernant ce même Bouya Omar, asile psychiatrique de fortune, ou plutôt refuge pour malades mentaux infortunés. Hormis le tapage médiatique fait tout autour, l'initiative serait louable. Sauf que c'était là un secret de Polichinelle, ledit Saint ayant depuis toujours dévoilé ses grosses misères au grand jour.

Un rapport du Conseil national des droits de l'Homme était bien plus complet que celui du ministère. Il ne s'est pas intéressé au seul cas dudit mausolée, mais aussi à la situation des malades mentaux à travers le pays et aux sévices qu'ils ont à y subir.

Bien d'hôpitaux et autres services de psychiatrie rivalisent à ce niveau avec le Bouya Omar épinglé par le ministre.

Loin de nous, cependant l'idée de chercher à généraliser, connaissant la valeur de la majorité du personnel médical et para-médical dans le domaine.

Cela dit, où en est-on des promesses avancées à ce propos par Houcine El Ouardi? Ces hôpitaux ou sanatoriums qui devaient voir le jour? Ces infrastructures qui devaient être perfectionnées? Ce personnel qui devait voir ses conditions améliorées?

Il n'en reste pas moins qu'à propos de ce même Bouya Omar, nous sommes en droit de nous attendre à du concret après toutes ces pages noircies et toutes ces heures d'antenne.

LOUARDI SE PENCHE SUR LA SITUATION DES MALADES MENTAUX À BOUYA OMAR

Le ministre de la Santé, M. El Houssaine Louardi a présenté, mercredi à Kelaât des Sraghna, les résultats d'une enquête sur la problématique de la violation des droits des personnes atteintes de maladies mentales et psychiatriques au mausolée Bouya Omar (province de Kelaât des Sraghna).

Réalisée par une commission de coordination multisectorielle composée de représentants des ministères de la Santé, des Habous et des Affaires islamiques, de la solidarité, de la femme, de la famille et du développement social, du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH**), et de la Ligue marocaine de citoyenneté et des droits de l'Homme, cette enquête a été présentée lors d'une rencontre de concertation, tenue en présence de représentants des autorités locales, d'élus, de magistrats, d'oulémas et de représentants des associations de la société civile.

Par catégories d'âge, il ressort de cette enquête que 35 pc des pensionnaires sont des trentenaires (30-39 ans), 25% sont des quadragénaires (40-49 ans), et 18% sont de la catégorie d'âge 20-29 ans, tandis que la majorité des pensionnaires sont des hommes, soit 692 malades sur 711 patients et patientes. Près de 86% sont des célibataires, 7% sont mariés et 5,4% divorcés, ajoute la même enquête.

En ce qui concerne le niveau scolaire des pensionnaires, la même étude souligne que 36 pc ont un niveau d'enseignement primaire, 31 collégial, 17% secondaire, 12% sans niveau et 5% universitaire.

Pour ce qui est de l'origine des pensionnaires, sur 711 patients, 154 malades sont originaires de Casablanca, 72 de Tanger-Tétouan, 64 de l'Oriental, 61 de Tadla, 54 de Rabat et 54 originaires de Marrakech.

Concernant les conditions d'accueil, l'enquête révèle que 4 pensionnaires logent dans une seule chambre, 70% ne reçoivent aucun traitement durant leur séjour au mausolée, 24% ne reçoivent aucune visite familiale et 23% sont dans un mauvais état sanitaire.

Il ressort de cette même enquête que les pensionnaires paient en moyenne 786 DH mensuellement alors que les frais d'hébergement avoisinent les 8 millions de DH par an, au total.

Dans cette commune, le malade mental est le moteur de l'économie locale, ajoute la même enquête.

L'enquête dévoile que tous les pensionnaires sans exception souffrent de maladies mentales et psychiatriques, 70% ne reçoivent aucun traitement, vivent dans de conditions difficiles et subissent de mauvais traitements en flagrante violation des droits de l'homme et des malades mentaux.

http://lnt.ma/louardi-se-penche-sur-la-situation-des-malades-mentaux-a-bouya-omar/

L'enquête présente une série de mesures pour résoudre la problématique de la violation des droits des personnes atteintes de maladies mentales et psychiatriques au mausolée Bouya Omar.

Elle recommande la construction et la mise en service d'un centre médico-social, d'une capacité d'accueil de 120 lits.

Ce centre permettra la protection des droits des personnes atteintes de maladies mentales et psychiatriques, la facilitation de l'accès au traitement et l'intégration sociale et la réhabilitation des malades mentaux et psychiatriques et le traitement des addictions à la drogue.

Cette structure sanitaire, qui sera gérée de manière autonome par un Conseil d'administration où seront représentés les différents secteurs concernés, permettra aussi le suivi, la sensibilisation et l'accompagnement des patients.

Le coût global de la construction et l'équipement de ce centre avoisinera les 25 millions de DH, alors que son budget annuel sera de l'ordre de 3,5 millions de DH.

L'étude recommande aussi l'organisation et la mise à niveau des services d'accueil des familles des malades ainsi que le renforcement de la prise en charge des maladies mentales et psychiatriques afin que les familles puissent trouver là où elles résident, une réponse à la pathologie mentale et psychiatrique que présentent leurs parents, leurs fils ou leurs frères et ne seront plus obligés de venir jusqu'à Bouya Omar.

FESTIVAL GNAOUA

Une 18ème édition... Spéciale !

46,47/776

«Le Festival Gnaoua et Musiques du Monde d'Essaouira, c'est un concept original, mais c'est aussi un budget global de 12,6 millions de dirhams».

Sur les cinq scènes, la ville d'Essaouira accueillera, du 14 au 17 mai 2015, la 18ème édition du Festival Gnaoua et Musiques du Monde, avec la participation de 300 artistes venant de 9 pays. La programmation de cette 18ème édition propose aux festivaliers et aux mélomanes un voyage à travers quatre continents. Cela commence dès le concert d'ouverture avec une fusion entre Maâlem Hamid El Kasri et l'artiste afghan Humayun Khan, en présence d'une femme derviche tourneur sur scène! L'afro-beat est également présent avec une fusion entre Tony Allen du Nigéria et Maâlem Mohamed Kouyou.

Comme chaque année, la fusion Gnaoua-Jazz fera danser les mélomanes avec, entre autres, la présence du saxophoniste américain Kenny Garret. Le voyage des sens se poursuit en Guadeloupe avec le spécialiste de la fusion Reggae, Maâlem Omar Hayat et l'héritier de la culture, Gwo Ka Sonny Troupé et au Danemark avec le groupe Mikkel NordsØ Band, auteur il y a 20 ans d'un album «Aïcha» avec Maâlem Mustapha Baqbou. Autres retrouvailles très attendues entre le public et le groupe «Les ambassadeurs». Celui-ci sera composé d'artistes précurseurs de la musique moderne malienne, comme Selik Keita, Cheick Tidiane Seck et Amadou Bagayoko. L'artiste Hindi Zahra sera aussi à Essaouira pour présenter son nouvel album «Homeland», ainsi que Aziz Sahmaoui, ancien de l'orchestre national de Barbès. Les concerts intimistes au «Bastion» d'Essaouira seront, entre autres, animés par le groupe pakistanais Marifat. La scène artistique urbaine marocaine sera également à l'honneur à travers la présence du groupe Darga, de Barry, de Mehdi Nassouli et des collectifs Diapa Zone et Timbuktu, rassemblant des artistes du Maroc, du Sénégal et du Mali.

Femmes d'Afrique

«Le Festival, ce n'est pas que de la musique. C'est aussi le Forum qui en est à sa quatrième édition grâce au soutien et l'implication du Conseil national des droits de l'Homme», a rappelé Neila Tazi, directrice et productrice du Festival. Pour la deuxième année de suite, le Forum est consacré à «L'Afrique à venir», mais cette fois du point de vue des femmes. Economie, culture, société, politique et tous les aspects de la participation féminine dans la vie publique en Afrique seront abordés à cette occasion sous le thème «Femmes d'Afrique: créer, entreprendre».

Partenariat gagnant-gagnant

«Pour la première fois depuis 18 ans, nous bénéficions d'une subvention de la municipalité d'Essaouira», affirme la directrice du Festival. Un partenariat gagnant-gagnant, puisqu'une étude réalisée en partenariat avec la Fondation Valyans a démontré que «chaque dirham investi par le festival en génère 17 pour

FESTIVAL GNAOUA

Une 18ème édition... Spéciale !

46,47/776

Vue de la conférence de présentation de la 18ème édition du festival Gnaoua

Neila Tazi Directrice du Festival Gnaoua

la ville». La même étude a démontré que le chiffre d'affaires des hôteliers, commerçants et restaurateurs de la cité des Alizés augmente entre 2 et 7 fois. La visibilité médiatique dont profite la ville est, quant à elle, estimée à 80 millions de dirhams. En 2015, le Maroc a officiellement déposé la demande auprès de l'UNESCO pour inscrire la culture Gnaoua au patrimoine oral mondial et immatériel de l'humanité. Le processus devrait prendre deux ans. «Nous espérons pouvoir célébrer l'aboutissement de ce travail colossal à l'occasion des 20 ans du Festival», a souligné Neila Tazi.

Programme de formation

A la demande de la municipalité d'Essaouira et en partenariat avec la Fondation Hiba, le centre culturel L'Uzine de la Fondation Abdelaziz et Touria Tazi et le Boultek, le Festival met en place un programme de formation, d'accompagnement et d'encadrement des jeunes artistes et musiciens souiris. «Une première réunion de travail est déjà prévue début mai. Elle devra déboucher sur un plan d'action pour la période 2015-2016 avec des formations, des séminaires et des résidences artistiques», explique Fouzia Saoudi, secrétaire générale de l'association Yerma Gnaoua.

A travers le Festival Gnaoua et Musiques du Monde d'Essaouira, c'est un hommage à des personnes et des entreprises qui ont cru dès le début à cette belle aventure. C'est aussi une pensée à ces artistes qui nous ont quittés, mais qui nous ont légué une richesse qui fera sûrement le puzzle de ce patrimoine immatérielle.■

Bouchra Elkhadir

Maâlem Abdeslam Alikane

co-directeur artistique du Festival

«Le Festival Gnaoua et Musiques du Monde d'Essaouira est construit autour d'un vrai concept. Il a une identité très forte qui a permis de revaloriser la culture Gnaoua et de la pérenniser, notamment à travers cette inscription au patrimoine oral et immatériel de l'humanité. Aujourd'hui, les maâlems gnaoua sont des professionnels de la scène avec, pour certains, une aura internationale et des collaborations avec des artistes mondiaux. Le Festival a également permis de réunir les maâlems qui constituent aujourd'hui une seule et même famille».■

LES SALARIÉS DU CNDH SE DOTENT D'UN SYNDICAT

Par Fatima Moho (Twitter) le 16/04/2015 à 15h43 (mise à jour le 16/04/2015 à 17h32)

Les employés du Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH) ont désormais leur propre syndicat qu'il ont affilié à l'UMT. L'action syndicale, pour eux, est un droit et loin d'être uniquement synonyme de conflit et de contrainte.

Les employés du Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH) ont désormais leur propre syndicat. Affilié à l'UMT, ce syndicat créé, le 28 mars dernier, à l'issue d'une Assemblée générale, représentera les employés du siège central du Conseil à Rabat, mais aussi ceux des treize Commissions régionales, selon le premier communiqué de cette instance.
Tout en rappelant qu'ils sont convaincus que le CNDH est loin d'être le cadre qui pourrait abriter des violations des Droits de l'Homme, et donc du salarié, compte tenu de la noblesse de la cause qu'il défend, le Bureau syndical estime que la création d'un syndicat répond au besoin d'encadrement des employés, de défense de leurs intérêts, de préservation de leur acquis et de gestion des dysfonctionnements potentiels.
“Le travail syndical est un des droits fondamentaux des salariés. La création d'un syndicat au sein du CNDH ne surprend personne, au sein du Conseil, car tout le monde est convaincu qu'il s'agit d'un acquis”, explique un membre fondateur. L'action syndicale, comme le mentionne le communqiué, n'est pas toujours synonyme de conflit et de contrainte, il s'agit plutôt d'une coopération et d'une force de proposition dans la gestion des ressources humaines.

http://www.le360.ma/fr/societe/les-salaries-du-cndh-se-dotent-dun-syndicat-37593

سكوب : لهذا السبب ستزور منظمات حقوقية أمريكية المغرب

كازابرس : نحن لا نغطي الخبر بل نكشف عنه

ذكرت مصادر دبلوماسية لكازابريس أن وفدا مكون من منظمات غير حكومية أمريكية سيزور المغرب في 17 ماي للوقوف على المجهودات، التي تبذلها المملكة في مجال حقوق الانسان، وكذا اللقاء بمسؤولين مغاربة **من بينهم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، إدريس اليزمي.

وأضافت المصادر ذاتها، أن ممثلي عشر منظمات غير حكومية أمريكية تعنى بحقوق الانسان، سيحلون بالمغرب لبضع أيام، سيلتقون خلالها برئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، وكذا أعضاء في حكومة عبد الإله بنكيران، وفاعلين في المجتمع المدني.

كما سيزور الوفد عدد من مدن المملكة في الأقاليم الجنوبية.

http://www.le360.ma/ar/politique/42151

http://xpress.ma/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B2%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%84%D9%84%D9%82/

http://www.casapress.net/9789-afficher-article.html

Avortement : Le délai d'un mois écoulé

Quid 16/04/2015 12:46

Des rencontres et des consultations élargies avec tous les acteurs concernés ont été menés durant cette période pour remettre un avis au roi Mohammed VI

C'est aujourd'hui que le Conseil National des Droits de l'Homme, le ministère de la Justice et celui des Habous doivent remettre au souverain leur proposition sur la question de l'avortement clandestin au Maroc. Les deux départements ministériels et le CNDH disposaient, en effet, d'un mois pour rendre leur avis et finaliser leur proposition sur ce sujet qui suscite la polémique. Une période durant laquelle ils ont pu faire appel à la société civile et aux partis politiques pour affiner leurs recommandations.

Pour rappel, le souverain a donné ses instructions, le 16 mars dernier, pour se pencher sur l'examen de la problématique de l'avortement clandestin afin de mener des rencontres et des consultations élargies avec tous les acteurs concernés et recueillir leurs différents avis.

Le roi a également ordonné aux ministres concernés et au **président du CNDH** de coordonner et de coopérer avec le Conseil Supérieur des Oulémas pour se concerter au sujet des différents avis et orientations et soumettre des propositions dans un délai maximum d'un mois. Selon le ministre de la justice et des libertés, les orientations royales visent l'élaboration d'un texte de loi prenant en compte tant le développement en cours dans ce domaine que les préceptes de la charia, notant que la question de l'avortement a interpelé son département qui s'attèle actuellement à l'élaboration d'un projet de loi en matière pénale et qu'un dialogue sur la question en cours.

De son côté, le ministre des Habous et des affaires islamiques, ce texte législatif en préparation va préserver les valeurs des Marocains et leur religion, ajoutant que les instructions royales sont axées sur l'Ijtihad.

http://www.quid.ma/politique/avortement-le-delai-dun-mois-ecoule/

Enquête: 70% des malades de Bouya Omar subissent de mauvais traitements

Le ministre de la Santé a présenté mercredi à Kelaât Sraghna, les résultats d'une enquête sur les violations des droits des personnes internées au centre de Bouya Omar.35% des pensionnaires du mausolée de Bouya Omar sont des trentenaires (30-39 ans), 25% sont des quadragénaires (40-49 ans), et 18 % sont de la catégorie d'âge 20-29 ans, établit l'enquête dont les résultats ont été présentés ce mercredi par le ministre de la Santé, Al Houssine El Ouardi. Il a souligné au passage que la majorité des pensionnaires sont des hommes, soit 692 malades sur 711. En ce qui concerne le niveau scolaire des pensionnaires, la même étude souligne que 36% ont un niveau d'enseignement primaire, 31% ont le niveau du collège, 17% du secondaire, 12% sont sans niveau, tandis que 5% des pensionnaires ont atteint l'université.Par ailleurs, sur 711 patients, 154 malades sont originaires de Casablanca, 72 de Tanger-Tétouan, 64 de l'Oriental, 61 de Tadla, 54 de Rabat et 54 originaires de Marrakech.Concernant les conditions d'accueil, l'enquête révèle que 4 pensionnaires logent dans une seule chambre, 70% ne reçoivent aucun traitement durant leur séjour au centre, 24% ne reçoivent aucune visite familiale et 23% sont dans un mauvais état sanitaire.Il ressort de cette même enquête que les pensionnaires paient en moyenne 786 dirhams mensuellement alors que les frais d'hébergement avoisinent les 8 millions de dirhams par an, au total.L'enquête révèle par ailleurs que tous les pensionnaires sans exception souffrent de maladies mentales et psychiatriques, mais que 70% ne reçoivent aucun traitement, vivent dans des conditions difficiles et subissent de mauvais traitements en flagrante violation des droits de l'homme.L'enquête présente également une série de mesures pour résoudre la problématique de la violation des droits des personnes atteintes de maladies mentales et psychiatriques au mausolée Bouya Omar. Elle recommande la construction et la mise en service d'un centre médico-social, d'une capacité d'accueil de 120 lits.Ce centre permettra la protection des droits des personnes atteintes de maladies mentales et psychiatriques, la facilitation de l'accès au traitement, ainsi que l'intégration sociale et la réhabilitation des malades mentaux et psychiatriques et le traitement des addictions à la drogue. Cette structure sanitaire, qui sera gérée de manière autonome par un Conseil d'administration où seront représentés les différents secteurs concernés, permettra aussi le suivi, la sensibilisation et l'accompagnement des patients.Le coût global de la construction et l'équipement de ce centre avoisinera les 25 millions de dirhams, alors que son budget annuel sera de l'ordre de 3,5 millions de dirhams.L'étude recommande aussi l'organisation et la mise à niveau des services d'accueil des familles des malades ainsi que le renforcement de la prise en cha
e2c
rge des maladies mentales et psychiatriques. L'objectif est que les familles puissent trouver où la maladie trouve sa source, aient accès à une réponse à la pathologie psychiatrique que présentent leurs proches et ne soient plus obligées de venir jusqu'à Bouya Omar. L'enquête du ministère a été réalisée par une commission composée de représentants des ministères de la Santé, des Habous et des Affaires islamiques, de la solidarité, de la femme, de la famille et du développement social, du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), et de la Ligue marocaine de citoyenneté et des droits de l'Homme.

http://www.1001infos.net/maroc/enquete-70-des-malades-de-bouya-omar-subissent-de-mauvais-traitements.html

Avortement : la proposition est fin prête !

C'est aujourd'hui que le **Conseil National des Droits de l'Homme**, le ministère de la Justice et celui des Habous doivent remettre au souverain leur proposition sur la question de l'avortement clandestin au Maroc. Les deux départements ministériels et le CNDH disposaient, en effet, d'un mois pour rendre leur avis et finaliser leur proposition sur ce sujet qui suscite la polémique. Une période durant laquelle ils ont pu faire appel à la société civile et aux partis politiques pour affiner leurs recommandations. SM le Roi Mohammed VI a ordonné aux ministres concernés et au président du CNDH de coordonner et de coopérer avec le Conseil Supérieur des Oulémas pour se concerter au sujet des différents avis et orientations et soumettre des propositions dans un délai maximum d'un mois. Selon le ministre de la justice et des libertés, les orientations royales visent l'élaboration d'un texte de loi prenant en compte tant le développement en cours dans ce domaine que les préceptes de la charia, notant que la question de l'avortement a interpelé son département qui s'attèle actuellement à l'élaboration d'un projet de loi en matière pénale et qu'un dialogue sur la question en cours.

http://le20heures.ma/avortement-la-proposition-est-fin-prete/

Le ministre de la santé prend le dossier Bouya Omar en mains

Le constat fait par le ministre de la santé, hier à Kelaât Sraghna , au sujet de la situation qui prévaut à Bouya Omar est clair. Une commission de coordination composée de représentants des ministères de la Santé, des Habous et des Affaires islamiques, de la solidarité et de la famille, du conseil national des droits de l'Homme et de la Ligue marocaine de citoyenneté et des droits de l'Homme a mené une enquête dont les chiffres sont accablants. 35 % des pensionnaires de Bouya Omar sont des trentenaires, 25 % sont des quadragénaires et 18 % sont de la catégorie d'âge 20-29 ans, tandis que la majorité des pensionnaires sont des hommes, soit 692 malades sur 711 patients et patientes. La commission recommande la construction d'un centre hospitalier pour accueillir les 711 patients de Bouya Omar qui va permettre la protection des droits des personnes atteintes de maladies mentales et psychiatriques. Courageux!

http://www.toutsurlemaroc.com/le-ministre-de-la-sante-prend-le-dossier-bouya-omar-en-mains/

Maroc : les choix impossibles

Entre 600 et 800 avortements clandestins seraient pratiqués chaque jour au Maroc. Le débat de société a pris une ampleur inégalée. Au point que Mohammed VI en personne s'en est emparé.

La voix est un peu nouée et le débit trop rapide. Aïcha peine à parler d'elle, de son histoire. En 2012, la jeune femme (qui souhaite garder l'anonymat et dont le prénom a été modifié) apprend qu'elle est de nouveau enceinte. Son mari, au chômage, lui demande de s'en « débarrasser ». Le foyer qui vit dans la région de Rabat peine déjà à élever trois enfants. Elle frappe aux portes des médecins, mais aucun n'accepte de l'avorter. Elle décide alors de se tourner vers une faiseuse d'anges mais y renonce « par peur ».

Aujourd'hui, son petit garçon sur les genoux, la mère de famille, étranglée par les difficultés du quotidien, ne le cache pas : elle aurait tant voulu avoir le choix.
Vendredi 3 avril, Aïcha est venue témoigner devant la presse à l'invitation d'un collectif d'associations féministes, le « Printemps de la dignité ». Depuis des semaines, ses membres font campagne pour la dépénalisation de l'avortement, et le « droit des femmes à disposer de leur corps ». Ils ne sont pas les seuls. Dans les journaux et sur les plateaux de télévision, au sein des groupes parlementaires comme dans les associations, le débat de société secoue le Maroc comme jamais auparavant.

La question a pris de l'ampleur depuis que le roi Mohammed VI en personne s'en est emparé, le 16 mars. Un communiqué du cabinet royal indique qu'il a reçu les ministres de la justice et des affaires islamiques ainsi que le président du Conseil national des droits de l'homme pour leur demander de se pencher sur la législation en vigueur, de mener...

http://www.bloob.fr/maroc-les-choix-impossibles-117825.html